

الى السيد وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

حول تسوية وضعية البناءات الغير قانونية

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

بالرغم من السياسات الحكومية المعتمدة في مجال السكنى والتعمير، قصد بناء نظام حضري وقروي بشكل تدريجي، قامت السلطات باعتماد بعض الإصلاحات قصد تعديل الاختلالات التي تؤثر على التكتلات العمرانية والتعديلات التي تملئها دينامية المجالات، وتطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كما أن أثرها يظل جد محدود في غياب سياسة مندمجة ومهيكلية تروم إلى إيجاد حلول جذرية لتسوية وضعية البناءات الغير قانونية.

وتنص المادة السابعة من المرسوم الخاص بتسوية وضعية البناءات الغير قانونية، على عدم قبول طلب الحصول على رخصة التسوية إذا كانت البناءة المعنية قد تم تحرير محضر مخالفة بشأنها وفقا للقانون 12.90 المتعلق بالتعمير كما تم تغييره وتتميمه بالقانون 12.66.

إن هذا الوضع أدى إلى مجانبة الغاية المرجوة من مثل هذه القرارات المتعلقة بتسوية وضعية البناءات الغير قانونية وإلى ولادة إحساس لدى المواطنين بأن هناك محاباة للبعض ممن لم يتم تحرير مخالفة بشأنهم.

وفي هذا الصدد يبدو أن إقتراح تسوية وضعية كل البناءات غير القانونية التي تم بناؤها قبل اعتماد مخطط التهيئة دون تمييز وفق معايير واقعية تستجيب لانتظارات المواطنين والمواطنين، تبدو حلا عمليا.

وعليه، نسائلكن السيدة الوزيرة:

عن الإجراءات المتخذة من طرف وزارتنك لتسوية وضعية البناءات الغير قانونية؟ وخلق ثقة جديدة للمنعشين العقاريين في الحكومة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

نور الدين الهروشي